

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأربعاء

17 ربيع ثانی 1437 - 27 يناير 2016





## الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7



## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

## إعلام حقوق الإنسان .. !

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 17 ربيع ثاني 1437 هـ - 27 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1123089>

### د. أحمد الجميلة

حقوق الإنسان في المملكة واحدة من أهم القضايا تناولاً في الإعلام الغربي، وأكثرها حساسية وإثارة في التعبير عنها، وضعفاً ومحدودية في مصادر الحكم أو التعليق عليها، خاصة غير الرسمية منها، ورغم الجهود الحكومية المبذولة من هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان في محاولة تصحيح الصورة الذهنية لدى الغرب وإعلامه تحديداً، إلا أن هناك من يرى أن الهيئة والجمعية لم يقدم ما يكفي إعلامياً في إظهار ما تحقق من منجزات لحقوق الإنسان في المملكة، وهو ما عبّر عنه صراحة وزير شؤون الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية "توبياس إلود" في زيارته للمملكة قبل أيام عن جهل البريطانيين بالتقدم الملحوظ الذي تشهده المملكة في مجال حقوق الإنسان، وقبل ذلك اعترافات لهيئات ومنظمات حقوقية زارت المملكة وأعلنت صراحة عن ضعف الجانب الإعلامي في إبراز الإنجازات الكبيرة التي تحققت في هذا المجال، ومن ذلك تمكين المرأة نائبة أو منتخبة في المجالس البلدية، وإنشاء هيئة للمحامين، وصندوق نظام حماية الطفل، وآخر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتعديلات نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية، والسماح بصندوق سجلات الأسرة للمرأة السعودية المتزوجة والمطلقة والأرملة، إلى جانب إنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية كواجهة لاهتمام المملكة بالإنسان أياً كان جنسيته وموقعه.

المملكة تطبق الشريعة الإسلامية بأحكامها وتعاليمها، وتصور كرامة الإنسان، وتحمي حقوقه، ويقوم حكمها على أساس من العدل والشورى والمساواة، ولا فرق بين مواطن وآخر في الحقوق والواجبات، وهي رسالة ومنهج ارتضيناه، وتعاهدنا عليه، ومستمررون فيه، ولا نقبل من أحد أن يزايد أو يساوم عليه، مهما كانت المبررات، أو التوجهات، أو حتى موجات الحق والكرامية؛ لأن الأهم هو ما نحنكم إليه، وليس ما نتفق عليه، ولهذا كان القضاء مستقلاً، وأحكامه عادلة وناجزة، والتعامل مع الآخر على أساس البيئة وليس الشبهة، وأكثر من ذلك أن الإنسان ليس حراً بلا مسؤولية، وليس مقيداً عن واجب العمل.

هذه المبادئ التي نؤمن بها لم يواكبها عمل إعلامي خارجي يستطيع أن يبرز الحقائق بعدة لغات، وأن يصل إلى دوائر النخب المؤثرة في أكثر الدول تأثيراً على القرار العالمي، ولهذا لا نزال نتلقى ضربات الإساءة، والتشكيك، والتأزيم، وتضخيم الحوادث الفردية وإبرازها على أنها قضية رأي عام، بل بعضها وصل إلى أروقة السياسة الخارجية للدول، والتعليق عليها من محامين ومنظمات حقوقية، وتم تكثيف التعرض الإعلامي حولها، واستغلها الأعداء لتمرير مشروعاتهم السياسية والطائفية أحياناً.

نعم الهيئة والجمعية بحاجة إلى جهد إعلامي مضاعف حالياً، ومسؤولية هيئة حقوق الإنسان أكبر بحكم الإمكانات ومرجعية القرار الرسمي ونطاق المسؤولية، ولكن علينا أن نتحلى بكثير من الحكمة والتعقل، ولا نلوم جهة أو أكثر ونحن ندرك أن موضوع الإعلام الخارجي للمملكة بحاجة إلى إعادة صياغة ورؤية جديدة، وحقوق الإنسان جزء مهم من هذه الرؤية، وعلينا أن نكون منصفين أيضاً من أن هناك جهوداً تبذل حالياً من وزارة الثقافة والإعلام للتصدي لهذا الملف المهم في هذه المرحلة، ونحن على يقين من أن هناك رؤية سوف تتشكل في لغة الخطاب الخارجي، ومنصة للتعبير الرسمي يقف عليها متحدث باسم الوطن، وقنوات بعدة لغات، وحسابات متعددة الأهداف والتوجهات على مواقع التواصل الاجتماعي لتزويد الآخر بالمعلومات الصحيحة في وقتها، ومخاطبته بعقلية الإنسان المستقل وليس المؤدلج.

أتمنى أن يكون هناك تنسيق إعلامي أكبر بين هيئة حقوق الإنسان ووزارة الثقافة والإعلام في هذه المرحلة، وأن يكون هناك رؤية مشتركة لنشر الأفكار قبل المنجزات التي تعبّر عن منهج المملكة، وتخطب الإعلام الغربي بالرسالة التي يفهمها ولا يتجاوزها، وتمنحنا فرصة أكبر للانتشار، فما المانع أن ننتج أفلاماً وقصصاً إنسانية قصيرة بعدة لغات وننشرها في فضاء النت أو القنوات الإخبارية المؤثرة؟، وما المانع أن يكتب د. بندر العيبان مقالاً أو يجري مقابلة

تلفزيونية أو صحافية مع أي وسيلة إعلامية مرموقة خارجياً؟، ما المانع أن نصل إليهم قبل أن نستضيف بعضهم في غرف اجتماعات وينتهي الكلام عند ما قدمنا ولا نواجه ما يحاك ضدنا!.



## رؤية حقوقية .. في جهود تفعيل المجالس البلدية

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 17 ربيع ثلثي 1437 هـ - 27 يناير 2016م

<https://www.albiladdaily.com>

### طلال بن حسن قستي

تعتبر حقوق الإنسان أهم أسس الحياة .. ومنبع العدالة ومبعث السلام , ولنا في قوله سبحانه وتعالى أساس واضح لحقوق الإنسان منذ بد الخليفة .. حيث يقول سبحانه وتعالى : ( وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ) الإسراء، لذلك نقول إن من خصائص حقوق الإنسان أن يعيش جميع الناس بكرامة وبحق لهم أن يتمتعوا بالحرية والأمن وبمستوى معيشي لائق.

ولأن أعمال ومهام البلديات في الحياة المعاصرة .. تدخل في تصنيف الحقوق البيئية والثقافية والتنمية .. فقد أولت حكومتنا الرشيدة هذا الجانب كامل الاهتمام .. وما اقامها على إجراء انتخابات للمجالس البلدية منذ انطلاقتها قبل عدة سنوات إلا تعبيراً عن قناعتها بحرية اختيار المواطنين لمن يمثلهم في المجالس البلدية التي تراقب اعمال البلديات وتقدم لها النصح والإرشاد والعون لتحسين خدماتها فمن هنا كان للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان دور واضح ومنفرد لمراقبة الانتخابات في الدورتين السابقتين والدورة الأخيرة التي تمت في بداية شهر ربيع الأول الماضي .. وكان لها ما كان من نتائج إيجابية ستساعد بإذن الله على ترسيخ نهج ديمقراطي يسهم في تنمية بلدية صحيحة وشاملة، فكيف تحقق لها هذا النجاح؟ وما الذي يجب عمله لزيادة فعالية هذه المجالس؟

بداية أجمعت الكثير من وسائل الإعلام المحلي والدولي على التطور الإيجابي وغير المسبوق الذي تم في الانتخابات البلدية في دورتها الثالثة التي جرت مؤخراً في المملكة.. وأسفرت عن انتخاب ثلثي أعضاء المجالس البلدية البالغ عددها (284) مجلساً .. وذلك بفوز ( 2106 ) ألفان ومائة وستة عضو من جملة أعضاء المجالس والذي سيكون عددهم بتعين الثلث الأخير ( 3159 ) ثلاثة آلاف ومائة وتسعة وخمسون عضواً، ولأول مرة تركز وتشارك وسائل إعلام دولية في تغطية هذه الانتخابات وكانت المفاجئة الجميلة التي شدد انتباه الجميع هي دخول المرأة كناخبة ومرشحة وانتهى بها الأمر للفوز بحوالي (18) مقعداً في مختلف المدن والمحافظات .. والحق يقال أن تنافس ما يقارب الألف ( 1000 ) امرأة في مواجهة ما يزيد على خمسة آلاف رجل في الترشح للانتخابات البلدية قد أذهل تلك الوسائل الإعلامية الدولية .. ودفعها للقول أن المرشحات يضعن تاريخاً جديداً للمرأة السعودية يمكنها بقوة للمشاركة بفعالية أكبر في خدمة المجتمع السعودي .. هذه حقيقة ثابتة .. وبصمة واضحة في تحول الوعي الوطني في تأكيد حقوق المرأة .. المشروعة والمكتسبة وهي تمثل نصف المجتمع..

فبعيداً عن التنظير الاستقرائي المعهود لدور وعمل المرأة السعودية المسلمة .. تؤكد النتائج أن المرأة السعودية ماضية في طريقها السليم لإثبات فعاليتها داخل المنزل.. وفي إطار المجتمع المدني.

إن مشاركة المرأة في المجالس البلدية وبالصورة التي تتناسب مع تقاليدنا وتعاليمنا الإسلامية سيعطيها الحق في اتخاذ القرارات التي تخدم مطالب المجتمعات المحلية.. كما سيساعدها على الاندماج والمشاركة الكاملة باعتبارها عضو فاعلة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والتنمية المستدامة للبيئة.. وبالتالي تقديم صورة أكثر وضوحاً لدورها.. وقدرتها على تأكيد حقوقها.. وحمايتها من أي تمييز أو انتهاك.. أو تهميش بسبب جنسها فمن هذه البداية .. تثبت الحكومة الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز يحفظه الله.. إن المرأة السعودية المسلمة العاملة ليست فقط (معلمة , ممرضة , طبيبة , مهندسة , ومحامية , وإعلامية , ومحاسبة , أمينة صندوق , إدارية .. بدرجات متفاوتة , أستاذة جامعية , وسيدة أعمال , عضو مجلس شورى , شرطية في إدارة الجوازات والسجون وبعض الأقسام الأمنية ) وغيرها مما قد

فاتني ذكرها وإنما هي أيضاً اليوم عضو في المجلس البلدي ففي الدورة الثالثة حققت بعض التقدم وتوقعاتنا في الدورات القادمة تحقيق نتائج أفضل..

هذا من حيث النتائج .. ولكن من حيث العمل في هذه المجالس .. لا بد أن نشيد بالتعديلات التي أدخلت على نظامها الجديد.. فرغم الصلاحيات التي أعطيت لها إلا لنا بعض الملاحظات التي نرجو من وزارة الشؤون البلدية والقروية وبقيادة وزيرها المثقف المهندس عبد اللطيف آل الشيخ أن تؤخذ في الاعتبار حتى تزداد فعالية أعمال المجالس البلدية .. أولاً: لا زال النظام ووفق لائحته المعتمدة لم يحدد صيغة واضحة لإطار العلاقة بين المجالس البلدية في ( 16 ) أمانة من أمانات المملكة .. فكل بنود اختصاصات المجالس البلدية وفقاً للنظام الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 61 وتاريخ 1435/10/04 هـ لم تذكر بالاسم كلمة ((أمانة)) فكيف يمكن للمجلس البلدي في محافظة جدة مثلاً أن يمارس مهامه بفاعلية في ضوء غياب النص الواضح للعلاقة بينهما ونحن نعرف أن في محافظة جدة ( 14 ) بلدية تتبع الأمانة .. (أوضحت هذا الرأي في مقالي المنشور بجريدة المدينة بتاريخ 2014/12/26م) فهل بإمكان المجلس البلدي أداء مهامه مع كل تلك البلديات مباشرة .. أم من خلال ((الأمانة))؟! إنها إشكالية قد تصيب أعضاء المجالس البلدية في ( 16 ) أمانة من أمانات مدننا الكبرى بالحيرة .. أو فلنقل صراحة قد يحد من طموحاتهم .. رغم أنهم يرتبطون مباشرة بمعالي الوزير. ثانياً: البلديات المستقلة في بقية محافظات المملكة والبالغ عددها (268) بلدية وتندرج مستوياتها من فئة (أ) إلى د. هـ تعتبر في نظري الأقدر في التعامل مع اختصاصات المجالس البلدية .. ومن تاريخ مسيرة أعمال المجالس البلدية في تلك المحافظات سنجد أنها كانت أكثر فعالية وأنشط أعمالاً من المجالس البلدية التي تتعامل مع الأمانات. ثالثاً: من خلال قراءة متأنية لنص اختصاصات المجالس البلدية وفقاً لنظام المجالس البلدية وتفصيله هي:

- 1- يتولى المجلس – في حدود اختصاص البلدية – إقرار الخطط والبرامج البلدية الآتية:
  - أ- تنفيذ المشروعات البلدية المعتمدة في الميزانية .
  - ب- تنفيذ مشروعات التشغيل والصيانة .
  - ج- تنفيذ المشروعات التطويرية والاستثمارية.
  - د- برامج الخدمات البلدية ومشروعاتها.
- 2- يقر المجلس مشروع ميزانية البلدية وفقاً للإجراءات النظامية وما تحدده اللائحة.
- 3- يقر المجلس الحساب الختامي للبلدية بعد دراسته وفق الإجراءات التي تحددها اللائحة.
- 4- يدرس المجلس الموضوعات الآتية، ويبيدي رأيه في شأنها قبل رفعها إلى الجهات المختصة.
  - أ- مشروعات المخططات الهيكلية، والتنظيمية، والسكنية.
  - ب- نطاق الخدمات البلدية.
  - ج- مشروعات نزع الملكية للمنفعة العامة.
  - د- ضم بلديتين أو أكثر، أو فصل بلدية أو بلديتين أو أكثر.
  - هـ- الرسوم والغرامات البلدية.
  - و- شروط وضوابط البناء، ونظم استخدام الأراضي.
  - ز- الشروط والمعايير المتعلقة بالصحة العامة.
  - ح- إنشاء البلديات الفرعية ومكاتب الخدمات.
  - ط- ما يوجه الوزير بعرضه على المجلس.
- 5- يمارس المجلس سلطاته الرقابية على أداء البلدية، وعلى ما تقدمه من خدمات من خلال الوسائل الآتية:-
  - أ- التقارير الدورية التي تقدمها البلدية عن أعمالها.
  - ب- تقارير سير المشروعات التي تنفذ.
  - ج- تقارير تحصيل الإيرادات البلدية.
  - د- تقارير الاستثمارات البلدية.
  - هـ- ما يرد إلى المجلس من ملحوظات أو شكاوى في شأن أي من الخدمات البلدية.
  - و- تقارير الزيارات التي تقوم بها اللجان المتخصصة التي يشكلها المجلس – بناء على ما يقرره أو بناء على طلب أحد أعضائه – للاطلاع على المشروعات البلدية.
  - ز- مراجعة إجراءات تقسيم الأراضي وإجراءات منح الأراضي السكنية للتأكد من سلامة الإجراءات.
- 6- يتولى المجلس في حدود اختصاص البلدية ما يأتي:-
  - أ- اقتراح الخطط والبرامج، وتحديد أولوياتها.

- ب- ما يسند الوزير إلى المجلس من اختصاصات.
- ج- إبداء الرأي في مشروعات الأنظمة واللوائح الجديدة ومشروعات التعديلات المقترحة على الأنظمة واللوائح السارية – المتعلقة بالخدمات البلدية – قبل رفعها إلى الجهات المختصة.
- د- إبداء الرأي في المعاملات والقضايا التي تستطلع البلدية رأيه فيها.
- 7- للمجلس الحق في الحصول من البلدية وأي جهة أخرى على أي معلومة تتعلق باختصاصه.
- 8- يدرس المجلس شكاوي المواطنين واحتياجاتهم واقتراحاتهم، ويتخذ في شأنها القرار اللازم في حدود اختصاصه واعياً في ذلك الاعتمادات المالية، وإمكانات البلدية، وأولويات التنفيذ.
- 9- للمجالس الاستعانة بمن يراه من الخبراء والمختصين من البلدية أو من خارجها، وتحدد اللائحة شروط الاستعانة بهم وإجراءاتها.
- 10- ينظم المجلس لقاءات دورية بالمواطنين، ويسهل التواصل معهم وتلقي شكاوهم واقتراحاتهم حيال الخدمات البلدية في حدود اختصاصه.
- 11- للمجلس تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بعض أعضائه، لتولي مهام محددة، أو دراسة موضوع معين، وعرض ما تنتهي إليه على المجلس لاتخاذ القرار اللازم.
- 12- يعد المجلس تقريراً سنوياً عن أعماله وفق ما تحدده اللائحة، ويرفعه إلى الوزير.
- وعليه فيلاحظ أن نظام المجالس المذكور بعالية أعطى صلاحيات واسعة ونقله نوعيه لطبيعة أعمال ومهام المجالس البلدية .. إلا أننا نقترح التوسع قليلاً في البند السادس فقرة (أ) فنقول لا بد من تحديد الأشياء بمسمياتها ليدركها الجميع .. ويستشعرها المواطن الذي يعي حقوقه لدى المجلس البلدي الذي انتخب ثلثي أعضائه ويطالبه بالعمل. ففي هذا البند اقترح إضافة مهام محددة وواضحة كالتالي:
- 1- اقتراح تجميل وتحسين الطرق والشوارع والأماكن العامة من حدائق وشواطئ ومنتزهات وأماكن الترفيه.
  - 2- العمل على حماية البيئة من التلوث.
  - 3- اقتراح الأنظمة التي تنظم الإعلانات الدعائية في الطرق والشوارع داخل المدن وخارجها.
  - 4- متابعة مشاريع الصرف الصحي والمياه .. والإنارة .. والسفلتة ورصف الطرق.
  - 5- متابعة ومراقبة أوضاع مدافن النفايات .. والمسالخ وأسواق البيع بالجملة كحلقة الخضار والفواكه وحلقة بيع الأغنام.
  - 6- المشاركة في دراسة الجوانب الاجتماعية التي لها صورا سلبية تضر بالبيئة .. أو تشوه المشاريع البلدية التي تنفذها الحكومة لخدمة ورفاهية المواطنين والمقيمين ...
  - 7- المساهمة في بث الوعي .. ونشر ثقافة مؤثرة تؤكد على دور المواطن الصالح في الحفاظ على البيئة والمرافق العامة والتأكيد من خلال الوسائل المختلفة على أن الحقوق البيئية والثقافية والتنموية .. يجب أن تصان من العبث أو التدمير والتشويه .. فكل شخص له حقوقه الإنسانية .. كما عليه أن يعي أن عليه حقوقاً نحو الآخرين .. ولا بد من الالتزام بها تماماً كما حثنا عليها ديننا الإسلامي الحنيف.
- رابعاً: ورد في المادة (12) إن المجلس البلدي يعد تقريراً سنوياً عن أعماله ويرفعه إلى الوزير .. وفي هذا الإجراء تتخذ العملية طابعها الروتيني كبقية الجهات الحكومية ولتفعيل دور المجلس نقترح أن يرفع تقاريره كل ثلاثة شهور أو على الأقل كل ستة أشهر .. فالمهام والاختصاصات ذات طابع حيوي .. ولا بد أن تحظى التقارير التي تعدها المجالس البلدية بقدر كبير من الاهتمام والمتابعة .. وكذلك فيما يتعلق باجتماعات المجالس البلدية فمرة كل شهر فترة بعيدة لاجتماع أعضاء مجلس بلدي لديه مهام حيوية ومسؤوليات كبيرة ومتنوعة .. فيا حبذا لو أعيد النظر فيها وفي كل ما تقدم وبالله التوفيق.
- عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



## • القضاء الأعلى • مكافحة الفساد: لا صلاحية لكم في مراقبة

### • القضاء •

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 ربيع ثاني 1437 هـ - 27 يناير 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/13651284>

الرياض - هليل النقيمي  
رفض المجلس الأعلى للقضاء السماح لهيئة مكافحة الفساد (نزاهة) بممارسة الرقابة على القضاة في قضايا الفساد، مؤكداً أنها غير مخولة بذلك.

وشدد على أن «المجلس» هو الجهة الوحيدة التي يحق لها ذلك. ولكنه منح «نزاهة» الحق في متابعة قضايا فساد قد يتورط فيها عاملون في المحاكم، مشروطاً أن يكون ذلك بإشراف دائرة قضائية مختصة. وجاء رفض «المجلس» إثر تقارير صحافية أشارت إلى رفضه تزويد هيئة «نزاهة» بما طلبت للقيام بمهامها. إلا أن المتحدث باسم المجلس الأعلى للقضاء الشيخ سلمان النشوان أوضح في بيان صحافي أمس، أن «المجلس هو من يقوم بدور الرقابة والمتابعة على أعمال القضاة، والتفتيش عليهم من طريق التفتيش القضائي في المجلس، وفق اختصاصاته المبينة في نظام القضاء». وأكد النشوان أن ذلك يتماشى مع مبدأ «استقلال القضاء»، الذي نصت عليه الأنظمة، ومنها النظام الأساسي للحكم ونظام القضاء، وذلك «لعدم تداخل السلطات، ولتعزيز مبدأ استقلال القضاء». وقال: «لا صحة لما نشر حول رفض «المجلس» تزويد هيئة «مكافحة الفساد» بما طلبت للقيام بمهامها. ووزارة العدل تستجيب لكل طلبات الهيئة التي تتماشى مع الأنظمة والتعليمات». وبين المتحدث باسم «القضاء الأعلى» أن «المجلس»، بصفته المشرف على القضاة وأعمالهم القضائية، وفقاً لاختصاصاته المبينة في نظام القضاء، لديه الأدوات التي تمكنه من متابعة الأعمال القضائية، ومحاسبة ما يكون منها مخالفاً للمقتضيات الشرعية والنظامية، وفق ما تقتضي به الأنظمة، لافتاً إلى أن «المجلس ماضٍ في هذا الأمر بكل عزم وحزم، لحماية جهاز القضاء من أي قصور أو خلل قد يحصل». وأكد سلمان النشوان أن «المجلس» يتعاون مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد، «في كل ما يرد منها من ملحوظات وبلاغات، ويتعامل معها وفق المقتضى النظامي، ومحاسبة كل من ثبتت مخالفته». وذكر أن التوجيه الذي صدر من رئيس المجلس الأعلى للقضاء الموجه إلى رؤساء المحاكم كان «واضحاً وصريحاً».

وقال النشوان: «بيّن رئيس المجلس أنه إذا كان طلب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد متعلقاً بالقضاة، بسبب أعمال وظيفتهم، فلا يسوغ نظاماً تزويد الهيئة بما تطلب، لعدم اختصاصها بالرقابة عليهم في ذلك»، مستدركاً: «أما إن كان طلب «نزاهة» متعلقاً بأعمال الموظفين الإدارية والمالية، فلا يخلو ذلك من أن يكون ذلك مرتبطاً بعمل قضائي، مثل التحري عن فساد الموظف أثناء ممارسة عمله في كتابة الضبوط والسجلات، فلا يسوغ نظاماً أيضاً تزويد الهيئة إن طلبت ذلك، لما قد سينتج من ذلك إخلالاً بمبدأ استقلال السلطة القضائية».

ولكنه قال: «تُمكن «الهيئة» من الاطلاع على ما تطلبه، مما يتعلق في العمل الإداري والمالي، على أن يكون ذلك بإشراف الدائرة القضائية المختصة». وذكر أنه إذا ما كان طلب الهيئة متعلقاً في عمل مالي وإداري صرف، مثل التحري عن فساد أحد موظفي المحكمة، «فتزود «الهيئة» بما تطلبه، وذلك وفق ما جاء به تنظيم الهيئة».

## وزير العمل أمام «الشورى»: خطط التوطين متصاعدة عبر «التوليد والإحلال والدعم»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 ربيع ثنى 1437 هـ - 27 يناير 2016م  
<http://www.alhayat.com/Articles/13650432>

الرياض - فداء البديوي  
أكد وزير العمل مفرج الحقباني، أن وزارة العمل والمؤسسات الأخرى (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)، تعمل في خططها الاستراتيجية للتوطين عبر ثلاثة محاور هي: توليد الوظائف، والإحلال، ودعم رواد الأعمال، بهدف تنمية القوى البشرية الوطنية ودعمها ببرامج التدريب والتأهيل اللازمة، وفق حاجات ومتطلبات سوق العمل.  
وتطرق خلال جلسة استماع الشورى أمس، إلى توجهات الوزارة وخططها الحالية والمستقبلية من خلال مسارات متفرقة، لخصها الوزير في:  
برنامج دعم التوطين في المنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسطة من خلال خطة التنمية الوطنية واستراتيجية العمل الوطنية، واستراتيجية سوق العمل.  
واستعرض أهداف برنامج «نطاقات 1»، وتحفيزه لمنشآت القطاع الخاص من خلال دعم توطين الوظائف، مبيناً أن البرنامج ركز في مرحلته الأولى على عامل الكم ونسب توطين الوظائف، بينما اعتمد «نطاقات 2» على أجور السعوديين معياراً مهماً لتصنيف قطاعات السوق، ضمن آليات البرنامج في نسخته الثانية، أما نطاقات الموزون المقرر انطلاقه خلال العام الحالي، فتضمن معايير جديدة لتحفيز جودة التوظيف، من خلال التوازن بين العامل النوعي والعامل الكمي.  
وتطرق الوزير خلال جلسة الاستماع في «الشورى» إلى انعكاسات برنامج نطاقات إيجابياً على السوق السعودي، إذ وفر - والحديث للحقباني - العديد من الوظائف للسعوديين والسعوديات، من خلال التركيز على الكم ونسب توطين الوظائف.  
واستكمالاً لبرنامج «نطاقات» أبان أن عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص وصل بنهاية عام 2015 إلى 1.7 مليون عامل، بعد أن كانوا في نهاية 2011 نحو 700 ألف عامل، نتيجة لإطلاق برنامج «نطاقات» في 2012، وتزامنه مع جملة من البرامج والمبادرات، لدعم تدريب السعوديين وتوظيفهم، كما أن عدد العاملات السعوديات وصل في القطاع الخاص إلى 477 ألف موظفة بنهاية الربع الثالث من عام 2015، بعد أن كان 50 ألفاً قبل أربعة أعوام.  
وامتداداً لبرامج التوظيف، أوضح الحقباني أن برامج صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» المختلفة ومراكز التوظيف «نطاقات» أسهمت في دعم توظيف 772 ألفاً، كاشفاً في الوقت ذاته - ضمن حديثه عن الخطط المستقبلية - وضع خطة متكاملة خاصة لكل قطاع، عبر تأسيس مجالس قطاعية لتحليل الوضع الراهن لكل قطاع، وإجراء النظرة التفصيلية على خصائص كل قطاع، وأهم المبادرات التي تلبي حاجات القطاع. وقدم الوزير أمام «الشورى» المبادرات التي نفذتها منظومة العمل للتغلب على تحديات عمل المرأة، التي يأتي من بينها برنامج العمل عن بعد، وتحسين بيئة العمل وتطوير عمل المرأة في الأنشطة الاقتصادية، والعمل الجزئي، وأوقات العمل، والحملات التثقيفية والتحفيزية، وتوطين الوظائف في المراكز التجارية المغلقة، ونقل المرأة العاملة، ومراكز ضيافات الأطفال. وشرح الحقباني مراحل التحول الإلكتروني الشامل لوزارة العمل، ولا سيما على صعيد خدمة العملاء، إذ أوضح أن 96 في المئة من التعاملات تتم إلكترونياً وأربعة في المئة من خلال مكاتب العمل المتفرقة في المناطق والمدن والمحافظات.  
وضمن أعمال الجلسة، أجاب الوزير عن تساؤلات الأعضاء واستفساراتهم وملاحظاتهم تجاه ما يندرج ضمن اختصاصات الوزارة ومهامها، إذ أكد أن المادة 77 من نظام العمل لم تؤثر سلباً على سوق العمل، وأنه في كل أسبوع يتم رصد المنشآت التي زاد أو نقص فيها عدد العمالة السعودية بمقدار 10 في المئة أو أكثر خلال الأسابيع الـ 10 الماضية، وأضاف: «لاحظنا أن حركة السوق طبيعية ولا يوجد أي تسرب بشكل كبير أو غير اعتيادي».

وفي تساؤلات لأعضاء المجلس حول ملف العمالة المنزلية، رد الحقباني أن هذا الملف يعاني من تعدد الأطراف الخارجية المؤثرة فيه، إذ تم على ضوء ذلك تشكيل لجنة ثلاثية من وزارات الداخلية والخارجية والعمل لتطوير فعاليات استقدام العمالة المنزلية.

وأجاب الوزير حول ما يرتبط بالتوظيف الوهمي أو ما يسمى بالتوظيف غير المنتج، بأن الوزارة اتخذت إجراءات للتصدي لمثل هذا النوع من الأساليب في التحايل على التوظيف، من خلال تعديل نطاقات لاحتساب وزن أقل للسعوديين براتب ثلاثة آلاف ريال ونظام حماية الأجور، لافتاً في السياق ذاته إلى أن الوزارة بصدد إطلاق نطاقات الموزون، الذي سيسهم أكبر في التصدي للتوظيف غير المنتج.

ووفقاً لأهداف التدخل المناطقي لتنفيذ خطط منظومة العمل، أشار الوزير بأنه تم وضع نموذج لخطة متكاملة خاصة بكل منطقة بالتشارك مع إمارات المناطق لتحليل حال سوق العمل وإجراء مقارنة عامة بين المناطق، ودرس سوق العمل في منطقة محددة بنظرة تحليلية تفصيلية مع المقارنة بين القطاعات والجنسيات، وأهم المبادرات التي تلبي حاجات المنطقة.

وفي شأن يتعلق بالإرشاد والتثقيف المهني، ذكر بأن هذا النوع من البرامج يهدف إلى مساعدة الشباب على اتخاذ الخيارات التعليمية والتدريبية المهنية من خلال تأسيس قطاع الإرشاد والتثقيف في المملكة، لتطوير معايير الإرشاد والتثقيف المهني، وإطلاق أسبوع المهنة في مجموعة من المدارس بالمملكة خلال هذا العام، وإطلاق ستة مراكز إرشاد بنهاية العام الحالي، و250 مدرباً مؤهلاً ومعتمداً بمنتصف 2017، ومنصة إلكترونية شاملة بنهاية 2017.

وأضاف: «التدريب التقني والمهني سيركز على احتياج سوق العمل النوعي والكمي عبر ربط القبول ببيانات المرصد الوطني لسوق العمل، وتحديث مستمر للمعايير المهنية والوطنية وربط التوسع بالمجالس القطاعية»، مفيداً أن برنامج التأهيل المهني لطلاب التعليم العام سيعزز الرصيد المهني الوطني، إلى جانب برامج الشراكة المتخصصة المنتهية بالتوظيف لخدمة الصناعات المتقدمة، ولخدمة مشاريع البنية التحتية، وبرامج تأهيل الفئة الخاصة، وبرامج دعم ريادة الأعمال، وبرامج تدريب مساندة ومبتكرة.

وفي ما يتعلق بالتفتيش، قال: «يتم الاعتماد على التفتيش الذكي الموجه والمبني على تحليل قواعد البيانات للتركيز على المنشآت المحتمل ارتكابها للمخالفات، وسيتم قريباً إطلاق التقييم والتدقيق الذاتي».

... وتوظيف ٤٣٨ ألف مواطن.. أكثرهم نساء

> كشف وزير العمل مفرج الحقباني أمس (الثلاثاء) استحوذ النساء على النصيب الأكبر للوظائف التي شغلها ٤٣٨٥٦٣ مواطناً من مستفيدي «حافز»، لافتاً إلى سعي وزارته إلى تذليل الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الخاص، من خلال مشروع لنقل النساء إلى مقر العمل ومشروع آخر لحضانة الأطفال. وخلال استضافة المجلس وزير العمل، دارت الأسئلة حول إجازة اليوميين لموظفي القطاع الخاص، وتطبيق المادة الـ ٧٧ من نظام العمل، إلى جانب توظيف الوظائف والعمالة المنزلية، إذ تركزت ملاحظات وتسؤلات أعضاء الشورى أيضاً على معظم هذه المحاور.

ورد وزير العمل بالقول: «لن نسمح لأي منشأة باستغلال المادة الـ ٧٧ من نظام العمل لفصل الموظف السعودي، فيما أكد عملهم على تطوير آليات استقدام العمالة المنزلية من خلال لجنة حكومية تراجع ملف العمالة المنزلية»، كما لفت الحقباني إلى تخصيص فريق عمل لمراجعة توظيف الوظائف في قطاع التجزئة، مشيراً إلى استهداف قطاع الاتصالات بالتوظيف أولاً. وأمام تصريح الحقباني بمعدل البطالة في المملكة البالغ حالياً ١١,٥ في المئة، تساءل نائب رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات محمود البديوي طالباً من وزير العمل تفسيراً لكون البطالة سبباً رئيساً للجريمة وتعاطي المخدرات، وأنها قد تدفع بعضهم إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية في ظل استمرار ارتفاع نسبة البطالة. وتساءل البديوي عن حجم نجاح برنامج «نطاقات» في توظيف الوظائف والحد من استقدام العمالة الأجنبية، أم أنه أدى إلى زيادة استقدام العمالة الأجنبية، كما تساءل عن عدم استطاعة برنامج نطاقات استيعاب 560539 مواطناً عاطلاً، فيما يسمح باستقدام وعمل 8.4 مليون عامل أجنبي في السعودية.

وسجل الوزير ملاحظته المتعلقة بوجود إحصاءات في تقرير وزارة العمل معاكسة لما تبذله وزارة العمل في توظيف الوظائف بإطلاق برنامج نطاقات لتحفيز منشآت القطاع الخاص، على توظيف الوظائف وخفض عدد العاطلين عن العمل. من جانبه، أوضح البديوي انخفاض توظيف الوظائف بنسبة ٣٨ في المئة، وأن عدد العاطلين لم يتغير بنسبة ١١.٧ في المئة، في مقابل ازدياد معدل استقدام العمالة من الخارج، الذي ارتفع في منشآت القطاع الخاص في عام ٢٠١٤ إلى 8.4 مليون عامل.

من جهته، أعلن الحقباني خفض عدد التأشيرات، وأشار في مجمل رده على الأعضاء إلى بلوغ عدد الوافدين العاملين في القطاع الخاص حالياً تسعة ملايين عامل، مؤكداً أن الشاب السعودي يحتاج إلى الدعم الحمائي، لا الدعم المالي، لحمايتهم من منافسة العمالة الوافدة.

وأبان أنه تم تفتيش ١٤٨ ألف منشأة خلال العام الماضي، وتسجيل ٧٣ ألف مخالفة لديها، مؤكداً أن إجراءات التفتيش على المنشآت تستهدف التأكد من عمل العامل الوافد وفق الغرض المستقدم لأجله. ولضمان جودة التوظيف، أفصح عن قرب إطلاق نطاقات خاصة لتحقيق جودة التوظيف، كما لفت إلى تنظيم وانسجام عمل وزارته ضمن منظومة موحدة تقوم على أربعة كيانات هي: وزارة العمل ومؤسسة التدريب التقني والتأمينات الاجتماعية وصندوق الموارد البشرية.



## وزير العمل: البيئة الملائمة عامل مهم لتحفيز عمل المرأة في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 ربيع ثاني 1437 هـ - 27 يناير 2016م  
<http://www.alhayat.com/Articles/13646067>

الرياض - «الحياة» أكد وزير العمل مفرج الحقباني، أن البيئة الملائمة تعدّ عاملاً مهماً لتحفيز عمل المرأة في القطاع الخاص، موضحاً أن الوزارة تهيئ العوامل كافة التي تؤدي إلى إيجاد بيئة لائقة وملائمة للسيدات لتحفيزهن للعمل والإنتاجية. وقال خلال رعايته ورشة عمل "استراتيجية توظيف وتفعيل عمل المرأة" التي أقيمت يوم الخميس الماضي في مقر الوزارة بالرياض إن "تأمين عمل لائق وملائم للمرأة من أهم أهداف وزارة العمل، وتعمل الوزارة مع شركائها في منظومة العمل على توفير بيئة عمل متوافقة مع الضوابط الشرعية وأمنة للمرأة للعمل في القطاع الخاص". وشدد على أن وزارة العمل لن تتهاون في ضبط المخالفات المتعلقة بقرارات تأنيث محلات المستلزمات النسائية، وستعمل من خلال التفتيش على التأكد من تهيئة بيئة عمل آمنة ومناسبة لعمل المرأة، إضافة إلى أهداف التفتيش والتي من بينها خدمة العميل المتميز والمتقيد بقرارات وزارة العمل، وعدم السماح لغير المنضبط بمخالفة أنظمة العمل وتحقيق مزايا نسبية في السوق. وأشار الحقباني إلى أن منظومة العمل والتي تتمثل في وزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، تعمل كمنظومة واحدة لدعم توظيف السعوديين والسعوديات في القطاع الخاص واستقرارهم وظيفياً، مؤكداً أن منظومة العمل تتحقق من سير سياساتها وبرامجها نحو تحقيق هذا الهدف.



## د. الرويلي: "التخصصي" يحول 15 حالة إيذاء للجنة حماية الطفل سنوياً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 17 ربيع ثاني 1437 هـ - 27 يناير 2016م  
<http://www.alriyadh.com/1122969>

الرياض - محمد الحيدر

أكدت د. فوزة الرويلي استشارية طب الأطفال ورئيسة لجنة حماية حقوق الطفل بمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض، أن المستشفى يُحول سنوياً من 10 - 15 حالة إيذاء ضد الأطفال، إلى لجنة حماية حقوق الطفل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

وشدّدت خلال فعاليات اليوم التوعوي الذي نظمه المستشفى حول العنف ضد الأطفال، بمشاركة لجنة الحماية لحقوق الطفل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية يوم أمس، على التعريف بأنواع الإساءة ضد الطفل، مشيرةً إلى أنها تشمل إهمال التعليم والتعنيف الجسدي والاعتصاب والتعنيف اللفظي، إضافة إلى عدم توفير الأوراق الثبوتية للطفل. وأوضحت د. الرويلي، أن لجنة حماية حقوق الطفل بالمستشفى، درّبت خلال العام الماضي 2015 م، 35 طبيباً مقيماً في تخصص طب الأطفال على طرق الاكتشاف والتعامل مع حالات إيذاء الأطفال، بالإضافة إلى عقدها محاضرات دورية متخصصة وورش عمل في هذا المجال، موجهة إلى القطاع التمريضي المباشر لحالات الكشف بقسم طب الأطفال والطوارئ. وأشارت إلى أن هناك آلية يتم التعامل فيها مع حالات الإساءة ضد الأطفال في المملكة، وخطوات ينتهجها المستشفى في حال تأكيد وإثبات الإساءة ضد الطفل داخل نطاق المستشفى وخارجه، تتمثل في تبليغ لجنة الحماية لحقوق الطفل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، وتسجيل الحالة في السجل الوطني للإساءة ضد الأطفال، وإشراك الجهات المختصة بحسب الحالة.

وبيّنت د. الرويلي أن الإجراءات التي يتم اتخاذها عند وجود حالة اشتباه للإيذاء ضد الطفل، تشمل فحصاً إكلينيكياً وسرياً للطفل يتبعه إجراء الأشعة والتحليل اللازمة، بهدف تأكيد إثبات الإساءة ضد الطفل من عدمها وذلك بمشاركة أقسام طب الأطفال، والأشعة والطوارئ والأمن والسلامة وعلاقات المرضى والشؤون الاجتماعية والطب النفسي، وعلى ضوء ذلك تتم مخاطبة الجهات ذات العلاقة.



## 120 يوماً ترحّب 45 عاقاً لمواجهة القضاء

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 17 ربيع ثانی 1437هـ - 27 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/656436>

سعود العيد - جدة

استقبلت المحاكم السعودية خلال الأشهر الأربعة الماضية، وفقاً لتقرير من وزارة العدل -حصلت «المدينة» على نسخه منه- 45 قضية «عقوق» من قبل آباء وأمهات ضد أبنائهم، حيث تصدرت القائمة محاكم منطقة الرياض بـ 16 قضية عقوق، تليها محاكم منطقة عسير بـ 9 قضايا، ثم محاكم منطقتي مكة المكرمة، والمنطقة الشرقية بواقع 7 قضايا عقوق لكل منهما، وخلال نفس الفترة من العام الحالي، تم تسجيل 4 قضايا في منطقة جازان، وقضيتين في منطقة المدينة المنورة، وقضية واحدة في منطقتي الحدود الشمالية، والباحة، وأشار التقرير إلى أن ما يقارب من 95% من هذه القضايا سجلت ضد الأبناء الذكور، ويعود ذلك إلى ما جبلت عليه الإناث من حنان ورحمة، وأكد التقرير أن وزارة العدل شددت على محاكم الأحوال الشخصية سرعة البت في القضايا الأسرية.



## • مجلس الجمعيات يناقش توليد فرص العمل والحد من البطالة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 17 ربيع ثانی 1437 هـ - 27 يناير 2016م  
<http://www.al-madina.com/node/656437>

عبدالرحمن أبوريح - الباحة  
يناقش مجلس الجمعيات التعاونية السابع والذي ستقام فعالياته في مدينة الرياض خلال رجب المقبل توليد فرص العمل والحد من البطالة وكذلك الإسكان التعاوني وأيضاً الحد من الفقر، ويهدف الملتقى إلى إبراز دور القطاع التعاوني في توليد فرص العمل من خلال مشاركة نخبة من القيادات العليا وخبراء محليين ودوليين. وأوضح ممدوح الرمالي مدير عام التعاون الدولي والمحلي بإدارة الجمعيات أن هناك مساحات مختلفة للجمعيات لعرض أنشطتها التي ترغب المشاركة بها في الملتقى الذي يعد من أهم الملتقيات في المجال التعاوني، وذلك لمشاركة العديد من الجمعيات التعاونية على مستوى المملكة وتناقش خلاله عدد من الأوراق المهمة المتعلقة بالعمل التعاوني.



## الفصل والشعلان والمنيع وابن داود نجحوا في نيل المرأة • سجل الأسرة»

### «قبة الشورى».. تكتل (1+3) ينتصر للمرأة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 17 ربيع ثانی 1437 هـ - 27 يناير 2016م  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160127/Con20160127821380.htm>

عبدالرحمن باوزير (جدة)  
نجح أربعة أعضاء من مجلس الشورى، والذي أطلق عليه تكتل (1+3) من تحويل مقترح تعديلات على بعض أنظمة «الأحوال المدنية» إلى واقع، إذ أعلنت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية بدء استخراجها سجلات الأسرة للمرأة السعودية، مشيرة إلى ضرورة وجود بطاقة أحوال مدنية للمرأة الراغبة في استخراج سجل الأسرة.  
القرار الذي طرح في المجلس منتصف العام الماضي، وتقدم به أربعة أعضاء «الدكتورة لطيفة الشعلان، الأميرة سارة الفيصل، الدكتورة هيا المنيع، الدكتور ناصر بن داود»، لقي ردات فعل غاضبة من تيارات متشددة داخل السعودية، حتى وصل الأمر لشتن وقذف الشعلان علانية في مواقع التواصل الاجتماعي، كونها أكثر الأسماء المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي.  
وتراهن سيدات على الكوثة النسائية كثيراً، بيد أن عيبر سالم التي انتهت قبل أشهر من مرحلة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبدالعزيز شددت على ضرورة استمرار ما أسمته بتكتل (1+3) الذي قدم اقتراح «منح الأم

السعودية سجل الأسرة» بالاستمرارية في دعم الملفات النسائية وتعديل بعض الأنظمة التي تحول بينها وبين نيل حقوقها كما ترى.

«عكاظ» تقدم بروفايل عن كل عضو من التكتل الذي نجح في تمرير القرار.

الشعلان.. سيدة حديدية تقارع الظلام

منذ انعقاد أول جلسة لمجلس الشورى في تشكيله التاريخي (30 سيدة للمرة الأولى يحضرن كأعضاء تحت قبة المجلس)، وتحديدًا في أواخر فبراير من عام 2013، برز اسم نسائي بين أعضاء المجلس، بعد أن عمد إلى تقديم مقترحات عدة نجم عنها تمرير قرارات كبيرة لمصلحة المرأة السعودية. لطيفة الشعلان من الأسماء الأكثر تداولًا منذ أول جلسة، (عقدت صبيحة يوم الـ 24 من فبراير قبل عامين) بحثت الفلسفة في علم النفس طالبة دكتوراة، بعد أن نالت ماجستير العلوم في علم النفس من جامعة سري في المملكة المتحدة، وهي الدكتورة التي قضت سنوات طويلة في السلك الأكاديمي بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في الرياض متعاقبة على مناصب متعددة.

السيدة الحديدية كما يسميها مثقفون، احترفت المقال الفكري، إذ انتظمت على كتابة مقال في مجلة المجلة أعواماً عدة، وعرفت النخبة الثقافية في السعودية من خلال مقالاتها التي بدأت في عام 2000 حتى 2007، بيد أنها لم تنقطع عن الكتابة، إذ كتبت سلسلة مقالات في الزميلة الحياة تناولت في أغلبها انتقاد التشدد الديني.

ويبدو أن الشعلان تفضل الخيار الثالث «العمل الدؤوب حتى لو كانت النتائج متباعدة وصغيرة»، من باقي الخيارين المطروحين في مقالها في الزميلة «الحياة» «إما جلد الذات وهجاء العالم، وإما ترك كل هذا والانصراف لشأن آخر»، إذ واجهت السيدة القوية انتقادات كبيرة من قبل تيارات متشددة في البلاد. نشاط الشعلان تحت قبة المجلس جعل متشددين ينالون منها شتماً وقذاً على مواقع التواصل الاجتماعي، وسط اتهامات لها بمحاولة «التغريب»، بيد أن سيدة القبة، انطلقت بشكوى قضائية شجاعة أخيراً إلى أروقة المحاكم ضد مغرد أساء إليها، ولا تزال القضية محل اهتمام كثير من المتابعين. دفعت الشعلان بكثير من القرارات ومقترحات التعديل على أنظمة قائمة، ترى فيها عدم إعطاء المرأة حقها وتكبيدها أحياناً، فمدونة الأسرة، ونظام الأحوال المدنية، قانون التحرش، نظام حقوق ذوي الإعاقة في المملكة، ونظام إضافة صحة المرأة للنظام الصحي والمطالبة بتوفير العنصر النسائي ضمن كوادر هيئة الهلال الأحمر دليل على حراك لا يهدأ. كما طالبت برفقة زميلاتها في أكثر من مناسبة باستحداث وظائف نسائية في قطاعات حكومية متعددة، بمشاركة زميلاتها في الشورى وخصوصاً رفيقة دربها هيا المنيع. وترى الشعلان في أن «التغيير في مجتمعاتنا ليس سهلاً، ولا يحدث بين عشية وضحاها، بل هو عملية تراكمية طويلة يقوم بها أناس ويتابعها آخرون»، وتحاول من خلال صفحاتها في موقع التواصل الاجتماعي، نشر مزيد من نفحات التسامح والانفتاح. وتبقى مستمرة في طريقها الرامي إلى إيجاد فرص أكثر للنساء في العمل ونيل الحقوق، على الرغم من كل التراشق حولها، وكل التهم والشائعات الموجهة إليها من «معارفات» تعودت على الظلم والعيش في جنح الظلام، إلا أنها متماسكة أكثر من قبل، كما يقول صحافي عمد إلى تغطية الجلسات المفتوحة تحت قبة المجلس، بل تخرج في كل مرة أكثر قوة.

المنيع.. واثقة متماسكة من الصحافة إلى الشورى

بين بداية دخولها بلاط صاحبة الجلالة، إلى تعيينها عضوة تحت قبة مجلس الشورى أعواماً عديدة من الركض الصحافي المنتج الذي كان معقداً بالنسبة للمرأة تعمل صحافية وتبحث عن الحقيقة وتشارك في إظهار قضايا بنات جلدتها، لم يكن الطريق أمام هيا المنيع معبداً بالورود، إذ شكلت تحدياً كبيراً لرافضي حضور المرأة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي برفقة زميلاتها في العمل كصحافية في الزميلة «الرياض». المنيع اسم ارتبط بالقضايا الحقوقية المثيرة للجدل حول المرأة، ولم يكن يغير قرار في مجلس الشورى من منهجها الذي اختارته منذ أن وطأ قدمها بلاط صاحبة الجلالة، إذ طالبت في وقت مبكر بمجلس الشورى بالسماح للسيدات في المملكة بقيادة السيارة مع زميلتها لطيفة الشعلان، وصحبت توصيتها صخباً وجدلاً كبيرين. الأكاديمية هيا المنيع أحد أبرز الوجوه النسائية التي ظهرت كناشطات في الحقوق النسوية في البلاد، وعملت في السلك الأكاديمي، كما ترأست لجان نسائية في معارض دولية مهمة، وعمدت على كتابة في زاوية شبه يومية في جريدة الرياض باسم «أشعة الشمس»، كما تناولت قضايا جريئة حول المرأة وحقوقها.

الكتابة لعقدين من الزمن في الهم العام يصنع رؤية ناضجة في كثير من التجارب، والمنيع التي انتقلت من الرياض الصحفية إلى مقر «مجلس الشورى في ذات المدينة، عرفت ككاتبة بارزة في الشأن الثقافي والاجتماعي، وكانت من أرباب التنوير، ومن أوائل السيدات السعوديات اللواتي تبوأنا مناصب قيادية في الصحافة السعودية. وتتنظر تيارات متشددة في البلاد بريئة إلى آراء الدكتورة هيا المنيع وعدد من زميلاتها تحت قبة المجلس، ويتعرضن للشتم أحياناً والإساءة من حسابات «غير واضحة المعالم»، بيد أنها تحمل توجه متشدد، كما يرصد مراقبون لمواقع التواصل الاجتماعي.

وتقول المنيع في مقال نشر في الـ 23 من يناير الجاري في الزميلة «الرياض»، إنه نه حين تحضر المرأة يرتبك القرار، مؤكدة وجود اشكالية لدى بعض المسؤولين مع حضور المرأة، «لن يحلها الا النظام والقانون والتشريعات التي لابد من تعاملها مع المرأة كمواطن كامل الاهلية».

الفصل.. ابنة الملك المنافة عن بنات جلدتها

من بيت الفيصل الملك، برز اسم الأميرة سارة، التي نالت في أبريل 2013 وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى تقديراً لجهودها في دعم قضايا المرأة، الأميرة التي لا تحب الظهور الإعلامي كثيراً، برزت كناشطة في حقوق المرأة، حتى إنها برفقة شقيقتها الأميرة لولو وسيدتين أخريين أسسن جمعية نسائية معنية بنهضة المرأة في ستينات القرن الماضي.

ابنة الفيصل الملتزمة بالتعاليم الملكية الصارمة، لا تظهر كثيراً في الإعلام، بيد أنها كانت استثنائية حينما أسست برفقة شقيقتها الأميرة لولو وسيدتين أخريين أول جمعية خيرية نسائية، في الوقت الذي كانت النظرة الذكورية تجاه المرأة متوغلة في مناح عديدة في البلاد. ومنذ انطلاق جمعية النهضة النسائية الخيرية (تشير مصادر تاريخية إلى أنها أول جمعية خيرية في البلاد)، برز اسم الأميرة سارة، بتلك الخطوة في المجتمع السعودي، بيد أن الأميرة ظلت تلتزم الصمت، وسط يقين منها -على ما يبدو- أن العمل وحده كفيل بالإنجاز.

دور الأميرة سارة الفعال في مجلس الشورى كان نتاجاً لتجارب تاريخية حتمية كما يرى صحافي عمد إلى تغطية جلسات «الشورى»، إذ كانت الأميرة سارة فاعلة في الحراك النسوي السعودي، وتولت رئاسة ملتقى نساء الأسرة الحاكمة، ورئاسة مجلس أمناء جامعة عفت الأهلية، ولم يكن مفاجئاً أن وقع عليها الاختيار الملكي لعضوية مجلس الشورى للمرة الأولى في تاريخ المرأة السعودية.

تقول الأميرة في حوار صحافي نادر، إن توظيف مساهمة المرأة في المجتمع بشكل صحيح كفيل بجعل مساهمتها نقلة مجتمعية واقتصادية شريطة أن يتناسب التوظيف مع إمكانياتها ومسؤولياتها.

ووضعت الأميرة سارة ورقيقاتها في الجمعية الأقدم هاجس القضاء على الأمية في الأوساط النسوية هدفاً من أهداف الجمعية، إذ كانت الأمية منتشرة بين النساء في ستينات القرن الماضي، كما حاولت تنظيم دروس في اللغة العربية واللغة الإنجليزية والفرنسية والآلة الكاتبة. ونجحت الجمعية في تأسيس أول مكتبة نسائية في الرياض في أواخر سبعينات القرن الماضي، إذ كان حراك الأميرة الشابة لا يهدأ وكان دعم والدها الملك الراحل فيصل بن عبدالعزيز في مجال تطوير المرأة السعودية لا محدوداً، كما تصفه في إحدى مقابلاتها الصحفية. دفعت الأميرة برفقة زميلاتها تحت قبة الشورى بقرارات تصب تجاه المرأة، ويبدو أن نجاعة مطالبهن بدأت تترجم فعلياً في بعض الاقتراحات، حتى بات المزاج العام لمراقبي المجلس معتاداً على العمل المتواصل والدفع في اتجاه تعديل قوانين تمس المرأة كـ «مدونة الأسرة، قانون التحرش، نظام الأحوال المدنية، نظام حقوق ذوي الإعاقة في المملكة، ونظام إضافة صحة المرأة للنظام الصحي».

ابن داود.. قاض مستقل انتصر للمرأة

في سبتمبر من العام الماضي، كان لافتاً أن يكون اسم قاض سابق موجوداً في توصية لتعديل بعض أنظمة الأحوال المدنية من ضمن ثلاث عضوات، تمنح السيدة السعودية حق استخراج سجلات عائلتها باسمها، بيد أن المراقب لأراء عضو مجلس الشورى الدكتور ناصر بن داود يرى أن القاضي السابق من أكثر الشخصيات معرفة بمعاونة المرأة في كثير من الأنظمة. الدكتور ناصر بن داود المولود عام 1958، عمل في السلك القضائي بعد أن حاز على درجة الدكتوراه من المعهد العالي للقضاء في العاصمة الرياض قبل 15 عاماً. ولعل الاستبيان الأخير الذي طرحه في صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» كان مثار جدل، وخرج بأن ضعف المؤسسة الدينية في النظر للأحداث ساهم في إضعاف تأثيرها على المجتمع، ويرى تعليقا على ذلك أنه كلما ازداد اقتراب عالم الدين من مجتمعه وتقبله منهم كلما كان مدركاً لما يشغلهم، محيطاً بما يهمهم، مستوعباً لظروفهم وقضاياهم. ويمارس ابن داود نقداً داخلياً للقضايا المتعلقة بالفتاوى والتيارات الإسلامية، ويطالب علانية «بضرورة تطوير مهارات علماء الدين في إدراك حاجات الناس ومستجدات الحياة أولاً فأولاً؛ ضماناً لسلامة النظر وصحة التعليل وصواب الرأي المستهدف».



## الفصل والشعلان والمنيع وابن داود نجحوا في نيل المرأة - سجل

### الأسرة»

## هاجس الزوجة الثانية يسيطر على مراجعات الأحوال

### يوم واحد لإنهاء سجل الأسرة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 17 ربيع ثاني 1437 هـ - 27 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160127/Con20160127821401.htm>

زين عنبر (جدة) مريم الصغير (الرياض) أشواق الطويرقي (مكة المكرمة) فاطمة الغامدي (الدمام) سيطرت «السلاسة» على إجراءات الحصول على سجل الأسرة في فروع الأحوال المدنية بالمناطق أمس، خلال اليوم الأول لبدء التطبيق.

وتوافد الكثير من النساء إلى مقر الأحوال للحصول على سجلات الأسرة بعد فتح الباب على مصراعيه لهن في إطار الحفاظ على حق المرأة في إنهاء معاملات أبنائها، ورفع أي ضرر عنها، خاصة في حالات الطلاق.

وفيما بدأت الكثيرات في التوافد أمس على مقر الأحوال، بعد تحديد مواعيد عبر الموقع الإلكتروني، أكد عدد منهن لـ «عكاظ» أنهن لم يحصلن على سجل الأسرة، بسبب شرط أن تكون المرأة إما مطلقة أو أرملة، أو زوجها معد الزوجات. ورصدت «عكاظ» خلال جولات ميدانية في الكثير من الفروع في المنطقة الشرقية ومكة المكرمة والرياض وجدة، معاناة بعض المتقدمات، واللائي اعتبرن الشرط غير مناسب -حسب قولهن-، ويجب فتح المجال لهن بلا شروط.

واستغربت أم طلال الشرط، لأن الأمر سيتحول -حسب قولها- إلى غرض آخر، فتتدافع النساء للتأكد «عبر هويته» ما إذا كان زوجها لديه زوجة ثانية، مؤكدة أن هاجس «الزوجة الثانية» ربما يقود الكثيرات للمراجعة مما يخلق زحاما لا داعي له، إذا ما تم إلغاء الشرط.

وأوضح عدد من المتقدمات، أنه من السهل الحصول على السجل إذا كانت جميع الأوراق مستوفاة، فيما أعابت بعضهن غياب التعليمات بشأن بعض الحالات، مثلما قالت أمل الحربي من جدة لـ «عكاظ»: «راجعتن للاستفسار عن حالتي، حيث إنني منفصلة عن زوجي السابق، وتزوجت آخر حاليا، ولدي أبناء من الاثنين، لكنهم أفادوني بعدم توفر معلومات عن مثل حالتي، ويجب رفع استفسار للإدارة، وعلي المراجعة بعد شهر». متسائلة أليس من حقي استخراج سجل أسرة لكافة أبنائي.

وتتفق كل من أم عبدالرحمن، ونهلة أحمد، على أن السجل يريح كافة النساء من مطاولة الأزواج، وينهي معاناتهن خاصة المطلقات في الحصول على أوراق ثبوتية للأبناء في نفس اليوم، لإنهاء الكثير من المعاملات.

ويشترط للحصول على السجل، شهادات الميلاد الأصلية وصورتان للمرأة نفسها وذك الإعالة أو صورة منه. «التعدد» شرط حصول الزوجة على السجل

أكد المتحدث الرسمي للأحوال المدنية محمد الجاسر لـ «عكاظ» أنه لا يحق للمتزوجة الحصول على سجل طالما أن زوجها غير معد، فالتعدد شرط لحصول المرأة المتزوجة على سجل أسرة لأبنائها، لافتا إلى أنه «في حال كانت المرأة مطلقة من أكثر من زوج فإنها تحصل على سجل مدني واحد يجمع فيه كافة أبنائها، كل لنسبه لأبيه وسجله المدني الخاص، وهذا يشترط أن تكون المرأة سعودية متزوجة من سعودي وحاصلة على الهوية الوطنية».

## القويز: نتعاون مع التقاعد وتفاعلها بناء

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 17 ربيع ثاني 1437 هـ - 27 يناير 2016م

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=250522&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=250522&CategoryID=5)

الرياض: الوطن

أوضح محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان بن عبد الرحمن القويز أن التعديل المقترح الخاص بإلغاء القيد الزمني في نظام تبادل المنافع بين التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية، يدرس حالياً في مجلس الشورى تمهيداً لإقراره، ورفعته إلى المقام السامي مرة أخرى لاعتماده وتعديل النظام.

وحول التعديلات المقترحة، ذكر القويز أنه سبق أن تم تشكيل فريق عمل من المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، لدراسة المقترحات المتعلقة بالنظام، ومن ضمنها مقترح إلغاء القيد الزمني للتقدم بالطلب المنصوص عليه نظاماً وهو سنتان، وكان هناك توافق وتماثل في الرأي بين المؤسستين، وجرى مناقشة عدة مقترحات وآليات عدة متعلقة بالموضوع، وانتهت ببلورة مقترح واحد يمثل رأي الجهتين، وهو إلغاء القيد الزمني، وتم رفعه بشكل موحد إلى المقام السامي. كما تم عقد عدة اجتماعات لدى الجهات التشريعية في الدولة حول الموضوع بمشاركة المؤسستين، حيث أيد ممثلوها المقترح مرة أخرى وبشكل متطابق.

وفي ختام تصريحه، أشاد القويز بتعاون المؤسسة العامة للتقاعد المستمر، مؤكداً على أن وتيرة العمل بين المؤسستين مستمرة وبشكل جيد، وأن هناك توافقاً في أغلب القضايا المطروحة بينهما، وما تواجهه المؤسستان من عقبات وقضايا وطريقة معالجتها.

## دراسة إنشاء صندوق وقفي لدعم المطلقات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 17 ربيع ثاني 1437 هـ - 27 يناير 2016م

[http://www.alwatan.com.sa/Nation/News\\_Detail.aspx?ArticleID=250525&CategoryID=3](http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=250525&CategoryID=3)

جدة: نجلاء الحربي

تدرس وزارتا العدل والشؤون الاجتماعية تحويل "صندوق نفقة المطلقات" المقترح منذ عام إلى صندوق وقفي وذلك بناء على طلب من الجهات التشريعية.

وأبلغ مصدر "الوطن" أن "الصندوق الوقفي في حال تطبيقه سيصيب المطلقات بخيبة أمل، وذلك لمعانتهن المستمرة بسبب امتناع الرجل عن الوفاء بواجباته حيال أبنائه، حيث يرون أن مثل هذا الصندوق لن يلزم المطلق بالوفاء بالتزاماته المالية"، مشيراً إلى أن قضايا النفقة في محاكم الأحوال الشخصية ارتفعت، حيث بلغت 35260 قضية في الفترة من عام 1430 إلى 1436.

دراسة شاملة

علمت "الوطن" من مصادر لها أن "الجهة المختصة أحالت إلى وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية، توصية بإجراء دراسة شاملة تتضمن التكاليف التشغيلية لصندوق نفقة المطلقات، والموارد المالية له، وبحث إمكانية تحويله إلى صندوق وقفي، مع وضع آلية تحدد ضوابط تشغيله، مشرطة عدم اعتماد الصندوق على خزينة الدولة العامة".

حالات النفقة

قالت مستشار مجلس إدارة جمعية مودة، والأستاذ المساعد في قسم الخدمة الاجتماعية في جامعة الملك سعود الدكتورة مرضية البرديسي أن "الدراسة التي تقدمت بها منذ فترة والتي توضح أهمية إنشاء صندوق لنفقة المطلقات، والآليات الخاصة به، نصت على أهمية أن يكون دخل الصندوق من ميزانية الدولة إلى جانب الزكاة والإعانات"، مشيرة إلى أن النفقة من أهم المعضلات التي تواجه المرأة السعودية.

وأوضحت أن "الدراسة أبانت أن قضايا النفقة تكون في حالتين، أولها هجر الزوج لمسكن الزوجية، أو نشوب خلافات بين الزوجين يمتنع الزوج على إثرها عن الإنفاق على زوجته، والثاني تطليق الرجل لزوجته سواء بإرادته المنفردة، أو لاستحالة العشرة بينهما عبر المحكمة، وامتناعه عن إعطاء الزوجة حقوقها المالية، والإنفاق على أبنائه".

وبينت البرديسي أن "المشكلة تتعقد حينما تكون الزوجة أو المطلقة لا تعمل، أو ليس لها مورد دخل آخر، مع عدم وجود دخل لها، حيث تواجه المرأة فجأة صعوبات الحياة دون موارد مالية أو مساعدة تعينها على الاستمرار في الحياة، فتخاف على أبنائها، لا سيما الملحقين بالمدارس لعدم قدرتها على الاستمرار في تغطية تكاليف احتياجاتهم الأساسية".

صندوق لدعم المطلقة

أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والتنمية سابقاً، وأستاذ علم الاجتماع الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف لـ "الوطن" أن "نفقة المطلقة وأبنائهن لابد أن تكون إلزامية على المطلق، بحيث يتم استقطاعها من رواتبه عن طريق القنوات الرسمية، ولا يمنع أن يكون هناك صندوق وقفي يعتمد على الهبات والزكاة يدعم المطلقة التي لا يعمل زوجها ولا يوجد لها دخل، إضافة إلى دعم فئات أخرى كالمهجورة، والمعلقة".

وأوضح أن "الصندوق الوقفي يمكن أن يسهم في منح المطلقة دعماً مالياً إضافياً في حال كان الاستقطاع الذي أمر به القاضي من راتب الزوج غير كاف لمصاريف الأبناء، وذلك وفق آلية محددة".

35260 قضية نفقة في محاكم الأحوال الشخصية في الفترة من 1430 - 1436

الصندوق الوقفي للمطلقات

قضايا النفقة تكون في حالتين

هجر الزوج لمسكن الزوجية، أو نشوب خلافات بين الزوجين يمتنع الزوج على إثرها عن الإنفاق على زوجته  
تطليق الرجل لزوجته سواء بإرادته المنفردة، أو عبر المحكمة، وامتناعه عن إعطاء الزوجة حقوقها.



**قالت لـ "سبق": أستغرب إطلاق سراح الشاب رغم أنني تعرفت عليه**

**أثناء التحقيقات**

**فتاة المدينة القاصر تكشف تفاصيل اختطافها وتطالب أمير**

**المنطقة بالتدخل لإنصافها**

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 17 ربيع ثاني 1437 هـ - 27 يناير 2016م

<https://sabq.org>

كشفت فتاة المدينة القاصر تفاصيل ما تعرضت له أثناء استدراجها من قبل شاب ثلاثيني تواصل معها عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي "واتساب" وقام بإيهامها أنه سيوصلها إلى شارع سلطنة بالمدينة المنورة، إلا أنه قام باختطافها واعتصامها بعد ضربها وخنقها في أحد مخططات جنوب المدينة المنورة، وقام بعد ذلك بإنزالها في شارع سلطنة لتغتصب بسببه بعد ذلك من أشخاص آخرين.

وقالت الفتاة لـ "سبق": ما ادعيت به لدى الجهات المعنية صحيح، إلا أنني أستغرب إطلاق سراح الشاب على الرغم من أنني تعرفت عليه أثناء التحقيقات من بين عدة أشخاص أكثر من مرة، وأقر وسجل اعترافه هو أيضاً بأخذي من أمام منزلي الساعة السادسة والنصف صباحاً، إضافة إلى وجود تقرير طبي صادر من مستشفى المدينة للنساء والأطفال، يؤكد تعرضي لاغتصاب وخنق وضرب، فضلاً عن وجود الإثباتات الأخرى من رسائل ورقم جواله. وبينت الفتاة أنها سجلت اعترافاتها بما تعرضت له لدى الجهات المعنية منذ أكثر من شهرين، وقامت بإعادة التحقيقات لدى المحققين، مناشدة أمير منطقة المدينة المنورة الأمير فيصل بن سلمان بالتدخل العاجل وأخذ حقي حيث إنني طرقت جهات عدة، بحثاً عن من ينصفني. من جانب أكد والد الفتاة لـ "سبق" أن اختلاف تقرير الطب الشرعي لتقرير مستشفى النساء والولادة وارد بسبب طول المدة ومواقع الكشف، مؤكداً أن التقرير الصادر من مستشفى النساء والأطفال يثبت الاعتداء والاغتصاب.



## مصدر طبي: خطير جداً وله عواقب وخيمة فريق طبي ينسى أنبوباً في أنف مريض أياماً عدة.. و"الصحة" تحقق

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 17 ربيع ثاني 1437 هـ - 27 يناير 2016 م

<https://sabq.org>

تحقق الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة في شكوي تقدم بها مواطن، أمس، ضد فريق طبي بمستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة، بسبب خطأ طبي قام به الفريق الطبي الذي أجرى عملية لمريض تعرّض لحادث مروري في أحد المحافظات الجنوبية بالمدينة المنورة، وتقرر ضرورة إجراء عملية له، بعدما أحالته مستشفى الحناكية العام لمستشفى الملك فهد، إلا أن الفريق الطبي ترك أنبوباً في أنف المريض أياماً عدة، قبل أن يكتشف في مستشفى الحناكية العام. وتفصيلاً، قال المواطن عبدالرحمن الجابري لـ "سبق": "تعرّض قريبي لحادث مروري في محافظة الحناكية، وتم نقله إلى مستشفى الحناكية العام الذي بدوره نقله إلى مستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة، لوجود كسر في يده اليسرى وتم تنويمه في أحد أقسام مستشفى الملك فهد، وبعد يومين من تنويمه أجريت له العملية". وأضاف: "خرج المريض بعد يومين من إجراءات العملية، وكان يعاني آلاماً من أنفه، وتم إعادته إلى مستشفى الحناكية العام، لكونه قريباً من مقر سكنه، إلا أننا تفاجأنا أثناء عمل الأشعة بوجود أنبوب أنفي داخل الأنف، على الرغم عدم وجود أي إصابة في أنفه، وقت وقوع الحادث، وتم استخراج الأنبوب من أنف المريض، وصدر تقرير طبي من مستشفى الحناكية العام بهذه الحالة؛ الأمر الذي دفعنا إلى تقديم دعوى ضد الفريق الطبي لدى الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة".

وذكر مصدر طبي لـ "سبق" أن هذا الأنبوب يكون مؤقتاً فقط لحاجته، ويزال فور الانتهاء منه، مؤكداً أن من الواجب أن يكون مثبتاً خارج الأنف، ووضعه داخل الأنف خطير جداً، لأنه من الممكن نزوله للبلعوم الحنجري، مما قد يسبب اختناق المريض، وقد يؤدي إلى عواقب وخيمة.

## حصلت منطقة الرياض على أعلى عدد في استقبال البلاغات

### 7 آلاف بلاغ لحالات تعرضت للإيذاء عام 1436هـ

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 17 ربيع ثاني 1437هـ - 27 يناير 2016م

[https://www.aleqt.com/2016/01/27/article\\_1025211.html](https://www.aleqt.com/2016/01/27/article_1025211.html)

"الاقتصادية" من الرياض  
أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية عن أن عدد الحالات التي تعرضت للإيذاء خلال العام الماضي 8016 حالة من 7234 بلاغا موزعة على عدد من مناطق المملكة، حيث حصلت منطقة الرياض على أعلى عدد في استقبال البلاغات ليصل عددها إلى 1924 بلاغا وبلغ عدد الحالات التي باشرت بها المنطقة 2128 حالة ويليهما في العدد من حيث عدد البلاغات منطقة مكة المكرمة، حيث بلغت 1835 بلاغا استقبلتها وحدة حماية المنطقة، بينما بلغ عدد الحالات التي تم مباشرتها 2054 حالة.

وأوضح عبد الله المحسن مدير عام الحماية الاجتماعية بالوزارة أن منطقة الشرقية استقبلت 1101 بلاغ و1164 حالة ثم منطقة عسير بـ 615 بلاغا و685 حالة يليها منطقة القصيم بـ 430 بلاغا و465 حالة ثم منطقة جازان 318 بلاغا و375 حالة يليها منطقة المدينة المنورة بـ 306 بلاغات و369 حالة.

وبين أن أكثر الوسائل والطرق المتبعة لتقديم بلاغ ضد حالة إيذاء تكون عن طريق الاتصال الهاتفي ويليه استقبال البلاغات عن طريق الفاكس ويعود ارتفاع عدد استقبال البلاغات عن طريق الاتصال الهاتفي كون وزارة الشؤون الاجتماعية قد خصصت رقم هاتف مجاني موحد 1919 على جميع مناطق المملكة يعمل على مدار 24 ساعة. وأكد مدير عام الحماية الاجتماعية بالوزارة أن ارتفاع نسبة عدد البلاغات وعدد الحالات يعود لعدة عوامل أهمها ارتفاع معدل تعليم ووعي المرأة الذي له دور في مستوى ثقافة المرأة ومعرفتها بدورها الأسري والاجتماعي وبالتالي عدم تقبلها للممارسات التي كانت تمارس ضدها من تعنيف وتأييب كذلك ظهور عديد من المؤسسات الحقوقية التي تسهم في الحد من الإيذاء، فضلا عن زيادة الكثافة السكانية من المواطنين والمقيمين وانتشار الوعي بينهم بأهمية الإبلاغ عن إيذاء كذلك سن القوانين والأنظمة التي تحمل المسؤولية لأي شخص لم يقم بالتبليغ عن حالة إيذاء علم عنها. وقال إنه يعمل على ملف العنف الأسري عدد من الإدارات والجهات وهي الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بديوان وزارة الشؤون الاجتماعية كذلك لجان الحماية الاجتماعية بالمناطق والمحافظات وعددها 17 لجنة.



## ملاحظات لقضاء التنفيذ ومقترح

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 17 ربيع ثاني 1437هـ - 27 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1123080>

## راشد محمد الفوزان

دور قضاء التنفيذ أصبح مميزا وملموسا وحاسما في رد الحقوق المالية، وهذا ما يسجل لوزارة العدل والدولة في هذا التوجه، وأصبحنا نقرأ مليارات الريالات تسترد للمواطنين أو جهات حكومية أيضا ومؤسسات مالية وشركات وغيرها، ولكن لدي بعض الملاحظات والمقترحات تهدف لتطوير العمل بقضاء التنفيذ الذي نريده أن يكون أكثر تميزا وإنجازا،

أولها ماذا عن حقوق المواطنين أو مؤسسات أو شركات في الدعاوى "المالية" المقامة أمام جهات حكومية أيا كانت سواء وزارة أو هيئة أو نحو ذلك، هل هناك أحكام تصدر ضدها وتنفذ، فلم أقرا خبرا حول ذلك حسب علمي، وأتمنى من وزارة العدل نشر أي حكم يخص ذلك لكي يتضح للجميع أن الأحكام تصدر وتطبق وهذا ما نتق به لاشك من قضاء التنفيذ إن كان هناك أحكام نهائية صدرت.

أيضا حول إعلانات قضاء التنفيذ، فهناك "كما ينشر" إعلانات ضد مقيمين والأکید أن نسبة كبيرة إن لم يكن جلهم لا يقرأون الصحف العربية لدينا، وأيضا لا يجيدون اللغة العربية، فهذه الإعلانات المؤكد لا تصل لهم ولا يعلمون عنها، كذلك كبار السن أو شباب أو نساء وغيرهم الكثير، لا يطلعون على الصحف، فكيف يمكن من خلال ذلك وصول البلاغ لهم؟ فالمقترح أن يكون هناك رقم هاتف وغالبا "النقال" أو بريد أو عنوان وطني أو من خلال موقع الوزارة بوضع الإعلانات البلاغية، وتستخدم كل وسيلة ممكنة لوصول البلاغات للمعنيين، ولم يوضع إعلان إلا بقصد البلاغ لكي يتقدم من ضده القضية ويتم التسوية والحل، فالإعلانات كثيرة ويومية وبعدد من الصحف المحلية، وهذا ما يصعب على أي أحد أن يعرف أي دعوى مقامة ضده.

كذلك تطوير آلية التقاضي بحيث من رفع الدعوى إلى صدور الإعلان البلاغي، يشتكي "البعض" من طول فترة التقاضي، وقد يكون لها أسباب ومبررات منطقية ومقبولة، ولكن من المهم فاعلية وسرعة قضاء التنفيذ رفع الدعوى لصدور الحكم، وهذا سيعجل كثيرا نظر القضايا، وكذلك أهمية توحيد عقود الإيجار السكنية وهذا دور وزارة الإسكان ووزارة العدل، حتى يصعب عقدا ملزما ويثبت الحقوق المالية، وعقدا موحدا، حتى تنتهي مشكلات الإيجارات التي لا زالت قائمة وتحتاج الكثير من العمل لكي تصبح فاعلة بحفظ الحقوق للمستثمر والمستأجر أيضا، والقطاع السكني يحتاج مثل ذلك، لدفع الاستثمار به، مما يسهم برفع المعروض السكني، ويخفف من مشكلة الإسكان، وتراجع الأسعار مع كل عرض يتم، قضاء التنفيذ منجز مهم وكبير، ونأمل منه الاستمرار والتطوير، وهذا ما نراه من منهج وزارة العدل، وهو التقدم بلا تراجع، وتطوير مستمر.



## البطالة .. وسوق العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 17 ربيع ثاني 1437 هـ - 27 يناير 2016م

[https://www.aleqt.com/2016/01/27/article\\_1025183.html](https://www.aleqt.com/2016/01/27/article_1025183.html)

### عبد الحميد العمري

قبل أن أبدأ من حيث انتهى نقاش وزير العمل بالأمس مع أعضاء مجلس الشورى، لا بد من الوقوف على عدد من الحقائق المستندة إلى بيانات رسمية حول السكان والقوى العاملة، وهي مهمة جدا لمعرفة على أي أرض نقف أمام أحد أهم وأكبر التحديات التنموية الراهنة، المتمثل في البطالة وتوظيف الموارد البشرية الوطنية.

أولا: تذكر البيانات الرسمية الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة، أن عدد السكان غير السعوديين وصل بنهاية 2014 إلى 10.1 مليون نسمة (الذكور 6.87 مليون، الإناث 3.2 مليون)، في الوقت ذاته تذكر بيانات وزارة العمل الرسمية أن أعداد العمالة الوافدة في القطاع الخاص فقط وصلت في نهاية العام نفسه 2014 إلى نحو 8.5 مليون عامل (الذكور 8.3 مليون عامل، الإناث 0.17 مليون)، التضارب الكبير هنا يتضح بجلاء حال المقارنة بين أعداد السكان غير السعوديين الذكور والعمالة الوافدة من الذكور في القطاع الخاص للعام نفسه، حيث تتجاوز أعداد العمالة الذكور في القطاع الخاص عدد السكان غير السعوديين الذكور بأكثر من 1.4 مليون نسمة! وبالطبع سيزيد الفارق هنا إذا ما تمت إضافة العمالة الوافدة من الذكور في القطاع الحكومي (36.13 ألف عامل)، ليرتفع الفارق بين رقمي السكان الذكور والعمالة (حكومة، خاص) إلى نحو 1.5 مليون نسمة!

ثانيا: نشر البنك الدولي في أحدث إحصاءاته عن الهجرة العالمية، أن عدد السكان غير السعوديين في المملكة وصل بنهاية 2013 إلى أكثر من 14.6 مليون نسمة (بيانات الإحصاء المحلية تذكر 9.72 مليون نسمة)، أي بزيادة تناهز 50.2 في المائة (زيادة تبلغ نحو 4.9 مليون نسمة)، وعلى افتراض ثبات نفس النسبة المئوية تلك في العام التالي، فهذا يعني أن عدد

السكان غير السعوديين بنهاية 2014 يصل إلى أعلى من 15.1 مليون نسمة، أي بزيادة في أعداد السكان غير السعوديين مقارنة بإحصاءات مصلحة الإحصاءات العامة تناهز 5.1 مليون نسمة! من هذه البيانات، يمكن التأكيد على أن حجم العمالة الوافدة في سوق العمل أعلى بكثير مما تضمنته البيانات المنشورة، وبالطبع فهي تدرج تحت نشاط اقتصاد الظل (النشاط الاقتصادي غير المدرج في البيانات الرسمية للاقتصاد).

ثالثاً: وفقاً لما تقدم ذكره أعلاه، يمكن استنتاج حجم العمالة الوافدة (الرسمية، غير الرسمية) في القطاع الخاص، أنها بنهاية عام 2014 قد يصل إجمالي عددها إلى نحو 10.6 مليون عامل، أي بزيادة تناهز 2.1 مليون عامل وافداً! وبالتشويه نفسه في تلك البيانات يمكن تصور استمراره للعامين التاليين 2015-2016، التي تعني بثبات معطياتها؛ ارتفاع أعداد السكان غير السعوديين بنهاية 2015 إلى أعلى من 15.6 مليون نسمة، وبنهاية 2016 إلى نحو 16.1 مليون نسمة، وبالطبع سيكون لكل هذه البيانات والتضارب فيما بينها أكبر الأثر في سوق العمل المحلية.

رابعاً: عانت سوق العمل المحلية طوال الفترة 2011-2015 تنامي ظاهرة التوظيف الوهمي، التي باعتراف وزير العمل في أكثر من تصريح له، كان آخرها بالأمس أمام أعضاء مجلس الشورى، التي تكشف دراسة تركز ذلك النوع من الوظائف غير المنتجة في منشآت القطاع الخاص، أن مجموعها التراكمي 2011-2014 يناهز الـ 0.5 مليون وظيفة، أي ما يعادل نحو 32.5 في المائة من إجمالي وظائف العمالة الوطنية في القطاع الخاص.

خامساً: بناء على ما تقدم من بيانات رقمية، يمكن التوصل إلى أن معدل التوظيف في القطاع الخاص والمعلن بموجب بيانات وزارة العمل البالغ 15.5 في المائة بنهاية 2014، بعد معالجته وتسوية أعداد العمالة الوافدة غير المدرجة في بيانات سوق العمل بزيادتها في جانب بياناتها، وخصم الوظائف الوهمية التي يشغلها المواطنين، فإن معدل التوظيف في هذه الحالة سيستقر عند 8.8 في المائة، وهو أدنى دون شك بمقارنته بالمعدل لعام 2010 البالغ 10.4 في المائة.

سادساً: بعد ما كل ما تقدم، أتى إلى المحور الأهم في كل تلك الفوضى من البيانات المتضاربة محلياً ودولياً، المتمثل في معدل البطالة. الذي لا شك أن الرقم الحقيقي له سيختلف كثيراً عن المعدل الذي توصلت إليه مصلحة الإحصاءات! كيف لا؟ وأغلب البيانات تصطدم ببعضها بعضاً، وهنا لا يمكن لأي جهة ذات علاقة بسوق العمل، سواء وزارة العمل أو غيرها من الجهات المعنية، أن تقفز على هذا التضارب الكبير بين البيانات حول أعداد السكان والعمالة غير السعودية، والأهم من كل ذلك؛ أن لا أحد من الجهات تلك يمكن أن يتحقق له الدرجة اللازمة من النجاح في جهوده على مستوى توظيف الوظائف، أو على مستوى بقية الجهود التنموية الأخرى التي لا تقل أهميتها عن جانب التوظيف والتوظيفين.

لقد أرهقت وزارة العمل نفسها، وأرهقت معها بدرجة أكبر منشآت القطاع الخاص، حينما ألزمت نفسها بالسير تحت مظلة برامج التوظيف (نطاقات)، وفوتت على نفسها فرصاً وخيارات أوسع تضمنتها استراتيجية التوظيف السعودية، التي حذرت ذات الاستراتيجية في صفحاتها صراحة (صفحة 172-173)؛ أن عدم التقيد ببرامج الاستراتيجية من نتائجه، ما اصطدمت وتصطدم به في الوقت الراهن وزارة العمل وبقية مؤسساتها التابعة لها من (1) استمرار البطالة في الارتفاع. (2) استمرار أعداد العمالة في الزيادة. (3) استمرار هامشية العمالة الوطنية في القطاع الخاص (التوظيف الوهمي). (4) استمرار الانقسام بين التعليم والتدريب من جهة وسوق العمل من جهة أخرى. وتتصاعد التحديات أخيراً على الوزارة مع المادة الجديدة في نظام العمل الجديد (مادة رقم 77)، التي يتحمل مسؤولية الموافقة عليها مجلس الشورى أيضاً، الذي لا أحد يعلم حتى الآن كيف تمت الموافقة عليها من قبل المجلس على الرغم مما حملته من ضغط شديد على العمالة الوافدة، بفتحها الفرصة على أوسع أبوابها أمام أرباب العمل والشركات، للاستغناء عن العمالة الوطنية دون قيد أو شرط. ومن يستطيع الصمود في وجه تلك المادة من النظام، حتى وزارة العمل بنفسها، التي مهما حذرت أو أصدرت من إجراءات لتحجيم مفعول تلك المادة، فإنها تظل أضعف بكثير من النص القانوني للمادة.

هل هنا انتهى الأمر؟ ما العمل في الوقت الراهن أمام هذه المستجدات والتحديات بمعنى أدق؟ بالطبع لا، فقد سبق أن تم إيضاح وطرح الحلول والخيارات البديلة للخروج من هذا المأزق المضاعف، وأجده واجبا علي إعادة كتابته مرة أخرى، وفق تلك المستجدات الراهنة والمحتملة مستقبلاً، سيكون المقال التالي مخصصاً له بمشيئة الله تعالى. والله ولي التوفيق.





## كاريكاتير

الداخلية تصدر سجل الأسرة للمرأة



المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء  
17 ربيع ثاني 1437 هـ - 27  
يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/656572>

قائمة الإنشاء الذاتي قائمة الاحتياجات الدائم...!!



اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء  
17 ربيع ثاني 1437 هـ - 27  
يناير 2016م

<http://www.alyaum.com/article/4116009>